@Tafsircenter

دراسة الانفرادات الواردة في "النّشر" من رواية قالون عن نافع

عثمان بن علي بندو

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

ألّف ابن الجزري كتابَ النَّشْر جامعًا فيه كلَّ ما صحّ من قراءة الأئمة العشرة زيادةً على ما في الشاطبية من القراءات السَّبع وعلى ما في الدرّة المضيئة من القراءات الثلاث، وقد تميّز كتاب النَّشْر بتفصيل المسائل وبيان الأحكام، والعزو إلى كلّ مصدر بما نقل، وكثير من الأحكام متّفق عليها، وبعض الأحكام تميّزت بورود عدّة أوجه فيها؛ فمِن المصادر مَنْ أخذ بوجهٍ ومنهم مَن أخذ بالوجوه جميعًا، فيوضّح ابن الجزري ذلك، كقوله في مدّ البدل: «فإنّ ورشًا من طريق الأزرق مدّ ذلك كلَّه على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك»، فيبيّن اختلافهم. وبعض المصادر شذّت عن هذا كلّه، فنقلتْ وجوهًا غريبة مخالفة للإجماع، فأثبتَ ابنُ الجزري بعضها وهي قليلة جدًّا، وحَكَم على كثير منها بالضعف والشذوذ ولم يُثبتها في طيّبة النشر التي هي عمدة الرواية، وخالفه المغاربة في بعضها فأثبتوه روايةً، فصار في حكم المقروء به بمجموع الطرق، فيرتفع عنه وصف الشذوذ والضعف.

وكذلك خالف المغاربةُ سائرَ الناس في بعض الأحكام وانفردوا بروايتها نصًّا وأداءً، وذلك لعدّة عوامل تاريخية وجغرافية؛ فإنهم كانوا إلى زمن قريب لم يطّلعوا على مذهب ابن الجزري وكتبِه، وكانوا أشدّ عنايةً بالقراءات العشر الصغرى من طرقهم، وهم أشدّ الناس اعتناءً بقراءة نافع، وقد اطّلع ابن الجزري على كتبهم ولكن فاتته الرحلة إلى المغرب الإسلامي.

وبعض الانفرادات التي ذكرها ابن الجزري ضعيفة جدًّا، أو ليست برواية أصلًا، ولكنه ذكرها للتنبيه عليها فلعلّهم كانوا يقرؤون بها في زمنه على أنها صحيحة ثابتة.

وهذا البحث يدرس هذه المسائل التي انفرد بها القوم مبيّنًا ما يَثبُت وما لا يَثبُت، مقتصرًا على رواية قالون عن نافع.

مقدمة:

ألّف ابنُ الجزري كتاب النَّشْر في القراءات العَشْر ليوثّق صحّة هذه القراءات وتواترها في المشرق والمغرب، معتمدًا على مصادر لأئمة القراءات القرآنية، مبيِّنًا ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه من مسائل، محرّرًا ومصحّحًا ومنقّحًا، فكان بحقّ خاتمة أهل الأداء المحقّقين.

وما عدَا المسائل التي اتّفقت عليها المصادر أو اختلفت فيها فصار فيها أكثر من وجه واحد، أشار ابن الجزري إلى بعض المسائل التي ألبسها لباس الانفراد أو الضعف أو الشذوذ، وهي التي خالف فيها مصدرٌ معيّن بقيّةَ المصادر، أو خالف فيها طريقٌ معيّن بقيةَ الطرق، لكنه اكتفى بذِكْر عدد قليل من الانفرادات؛ فإنّ كتب القراءات فيها كَمٌّ هائل منها، ولم يفعل ذلك إلا لاعتماده على معايير معيّنة.

وأحيانًا يذكر انفرادًا من أحد مصادره المسندة وأحيانًا من مصادر أخرى أو طرق أخرى؛ ككتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلّام.

وقد ظنّ بعض المحرّرين أنّ ابن الجزري أخطأ بعدم استيعابه لكلّ الانفرادات، وأنه ذكرَ انفرادات ثم تبيّن عندهم أنها ليست كذلك، وكلّ ذلك سنحاول بيانه -إن شاء الله تعالى- في موضعه، أمّا أنا فأرَى أنّ ابن الجزري اكتفى بذِكْر الانفرادات التي كان القرّاء يقرؤون بها في زمانه -فضلًا عن عامة

الناس- على أنها صحيحة، وهو ما صرّح به في مواضع في النَّشْر، وتنبيهاته في المقدّمة الجزرية خير دليل، فإنه نبّه على أخطاء هي في زمننا هذا يصعب تصديق حدوثها، كتنبيهه على تفخيم الهمز في «أعوذ، والحمد، واهدنا».

ولو ألزمَ نفسه باستيعاب كافة الانفرادات لخرج النَّشْر عن غايته؛ فكتاب كالمغني في القراءات للنوزاوازي وجامع الروذباري والمنتهى للخزاعي والكامل للهذلي والمصباح للشهرزوري وغيرها من المصادر المسندة أو غير المسندة مليئة بالانفرادات.

وقد شذّ بعض المحرِّرين فعمدوا إلى تخطئة ابن الجزري بزعمهم أنه ذكر انفرادات هي صحيحة على شرطه، فقرؤوا بها وأقرؤوا، ثم منعوا وجوهًا حكموا بعدم صحّتها، غفر اللهُ لنا ولهم.

وبعضهم رأى أنّ انفراداته عن الهذلي التي أثبتها في النشر ضعيفة، بل وصف في تحقيقه لكتاب الكامل أن هذا الكتاب لا يُعتمد عليه.

وانفرد أهل المغرب الإسلامي بالحفاظ على أربع روايات مشهورة عن نافع: رواية ورش من ثلاثة طرق، ورواية قالون من ثلاثة طرق، ورواية إسماعيل من طريقين، ورواية إسحاق المسيبي من طريقين، فإذا قارنّا رواية ورش وقالون من طرقهم مع طريق الشاطبية وطريق طيبة النشر وجدنا خلافًا وانفرادات وجَبَ التنبيه عليها.

إشكالية البحث:

الإشكالية التي نطرحها هي: **كيف نتعامل مع الانفرادات التي نبّه عليها ابن الجزري في النَّشْر من رواية قالون عن نافع؟**

أهداف البحث:

- دراسة الانفرادات التي نبّه عليها ابن الجزري في النَّشْر من رواية قالون عن نافع.
- معرفة الانفرادات التي قرأ بها في طيبة النَّشْر رغم وصفها بأنها انفرادة.
- دراسة الانفرادات التي انفرد بها ابن الجزري وأثبتها المغاربة رواية.
- دراسة الانفرادات التي انفرد بها المغاربة دون المشارقة.

سبب اختياري لهذا الموضوع:

- معرفة معايير اختيار ابن الجزري لهذه الانفرادات دون غيرها.
- صحّة بعض الانفرادات من طريق المغاربة وقد منع ابن الجزري القراءة بها في طيّبة النَّشْر.

منهج البحث:

منهجي في هذا البحث تحليلي؛ أدرسُ الانفرادات مرتّبة كما جاءت في النَّشْر، وأذكرُ أحيانًا ما يوافقها في المصادر، وأحيانًا أخرى أقارنها بطرق المغاربة، وذلك حسب كلّ انفراد.

الدراسات السابقة:

سبقني إلى دراسة هذه الانفرادات الدكتور رضوان البكري في رسالته للدكتوراه بعنوان: (انفرادات طرق القراءات العشر في كتاب النشر لابن الجزري)، ولكنّ منهجي في دراسة الانفرادات مختلف عن منهجه:

- درس الانفرادات من حيث الدراية، وذلك بتتبّع المصادر التي وافقت صاحب الانفراد من طرق قالون أو من مختلف الطرق عن نافع إن وُجدت، ولم أعتمد على المصادر لإثبات الموافقة بل لإثبات شهرة الوجه؛ لأن الانفراد عند ابن الجزري هو ذلك الوجه المخالف للرواة، الشاذّ عن الجماعة، المقروءُ به في زمنه عند أقوام على أنه صحيح.

- درس الانفرادات من حيث الرواية، وذلك بتتبّع حُكم ابن الجزري عليها في طيبة النَّشْر التي هي عمدة الرواية، فما أورده فيها فهو صحيح وما تركه فهو ضعيف، وهذا ما أشرتُ إليه إلا أني زدتُ على هذا ما ضعّفه ابن الجزري في طيبة النَّشْر وصحّ من طرق المغاربة من العشر النافعية.

- بيّنتُ الانفرادات التي انفرد بها المغاربة عن سائر الناس.

- بيّنتُ ما انفرد المحرِّرون بإثباته أو منعه خلافًا لابن الجزري.

- درس الدكتور الانفرادات الصريحة في النَّشْر وأغفل بعضها؛ كانفراد ابن الفحام والصفراوي في باب الأسانيد.

- للأمانة العلمية فإني جمعتُ المادة العلمية الخاصّة بالانفرادات من كتاب النشر مادةً مادةً قبل أن أكتشف رسالة الدكتور رضوان البكري، ولم أعتمد على كتابه لاختلاف مَنْهَجَيْ الباحِثَيْن كما ذكرت.

وألّفَت الدكتورة دانا الزغول كتابًا بعنوان: (انفرادات القرّاء عند ابن الجزري في كتابه النَّشْر في القراءات العشر: أبواب الأصول من باب الاستعاذة إلى باب ياءات الزوائد؛ جمعًا ودراسة)، ولكنّي لم أظفر بنُسخة منه لأطّلع على محتواه[(١)]، والله أعلم.

خطة البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدّمة، وثلاثة عشر مبحثًا، وخاتمة، وقائمة للمصادر.

المبحث الأول: انفراد ابن الفحام والصفراوي في باب الأسانيد.

المبحث الثاني: انفراده في باب الاستعاذة.

المبحث الثالث: الإدغام الكبير.

المبحث الرابع: ميم الجمع وهاء الكناية.

المبحث الخامس: أحكام الهمزتين من كلمتين.

(١) والكتاب صادر عام ٢٠٢٠م، عن دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع بالأردن.

المبحث السادس: أحكام النقل.

المبحث السابع: الإظهار والإدغام.

المبحث الثامن: أحكام النون الساكنة والتنوين.

المبحث التاسع: باب الفتح والإمالة.

المبحث العاشر: الوقف على أواخر الكَلِم والوقف على الهمز.

المبحث الحادي عشر: ياءات الإضافة.

المبحث الثاني عشر: الياءات الزوائد.

المبحث الثالث عشر: فرش الحروف.

أسأل اللهَ التوفيق والقبول، والحمد لله في أوله وآخره، وصلى اللهُ وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

المبحث الأول: انفراد ابن الفحام والصفراوي في باب الأسانيد:

ذكر ابن الجزري في النَّشْر: «وذكر ابن الفحام أن الكارزيني قرأ على ابن شنبوذ وهو غلط، وتبعه على ذلك الصفراوي، والصواب أنه قرأ على المطوعي عنه كما صرّح به في المبهج».

وقد نبّه ابن الجزري إلى هذا ليُبيّن قيمة الإسناد في علم القراءات وأهميته، وأنّ القرّاء حافظوا على الأسانيد، بل إنهم إلى يومنا هذا ما زالوا يطلبون أعلاها ويحذّرون ممن يدلّس فيها أو يُنقص أو يزيد، وقد اشتهرت أقوال التابعين في أهمية إسناد الحديث، قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد عندي من الدِّين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له مَن حدّثك؟ بقي»، أي: بقي متحيرًا لا يدري ما يقول؛ لأنه لا إسناد معه يعرف به صحة الحديث أو ضعفه، وقال أيضًا: «بيننا وبين القوم القوائم»، يعني الإسناد، وقال الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأيّ شيء يقاتل؟» وقال الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد»، فهذا في علم الحديث، وقيمة الإسناد وأهميته أعظم في عِلْم القراءات القرآنية، والله أعلم.

أمّا ابن الفحام فإنه ذكر في التجريد: «وأمّا أبو إسحاق المالكي فقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني بمكة، وقرأ بها أبو أحمد والكارزيني على أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ، على ابن أبي مهران الجمال، وقرأ أبو أحمد بها أيضًا على محمد بن صالح وأبي الحسن عليّ بن حمدون الحذاء، وقرآ جميعًا على

أبي عون محمد بن عون، وقرأ بها ابنُ أبي مهران وأبو عون على أحمد بن يزيد الحلواني»[(١)].

وقال صاحب المبهج: «طريق ابن شنبوذ عنه: قرأتُ به القرآن أجمعه على الشريف أبي الفضل، وأخبرني أنه قرأ به على أبي عبد الله الكارزيني، وقرأ الكارزيني على أبي العباس المطوعي، وقرأ المطوعي على أبي الحسن بن شنبوذ، وقرأ ابن شنبوذ على الحسن بن العباس بن أبي مهران الرازي، وقرأ الرازي على أحمد بن يزيد الحلواني»[(٢)].

ومثل الذي في التجريد قد يقع إمّا سهوًا أو خطأ، فقد ذكر الروذباري في جامعه، قال: «وأقرأني أبو عليّ عن عبد الله بن مالك بن سيف عن الأزرق عن ورش... بترك التسمية في أول فاتحة الكتاب»[(٣)]، والأهوازي لم يقرأ على ابن سيف وإنما قرأ على الخرقي عن ابن سيف كما جاء في أسانيد الروذباري: «وقرأت القرآن كلّه على أبي عليّ الأهوازي، قال: قرأتُ على أبي بكر محمد

(١) التجريد في القراءات السبع، عبد الرحمن بن الفحام، تحقيق: ضاري الدوري، دار عمار، الأردن، الطبعة ١، ٢٠٠٢، ص٩٨.

(٢) المبهج في القراءات السبع المتممة بابن محيصن والأعمش ويعقوب وخلف، عبد الله سبط الخياط، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٦، (١/ ٨٠).

(٣) جامع القراءات، محمد الروذباري، تحقيق: حنان العنزي، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٧، (٢/ ٢٧٥).

ابن عبد الله بن إبراهيم بن القاسم الخرقي بالأهواز، قال: قرأتُ على أبي بكر عبد الله بن مالك بن سيف بمكة على الأزرق على ورش»[1].

أمّا كتاب الإعلان للصفراوي فإني لا أملك نسخة منه، وجزء منه مفقود، فالطبعة المحقّقة ناقصة، ولعلّ الله ييسّر لي الظفر به، والله المستعان.

(١) جامع القراءات، محمد الروذباري، (١/ ٢٩٦).

المبحث الثاني: انفراده في باب الاستعاذة:

والاستعاذة ليست من القرآن بإجماع، ولكنّ لها أحكامًا متّفقًا عليها، وقد انفرد بعض الرواة عن قالون في بعض المسائل سنفصّلها كالآتي:

المطلب الأول: لفظ الاستعاذة:

فالمختار في الاستعاذة لفظ: «أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرجيمِ»، وقد وردت ألفاظ من طرق نافع، منها لفظ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم»، فقال في النَّشْر: «وروياه من طريق الهذلي عن أبي جعفر وشيبة ونافع في غير رواية أبي عدي عن ورش»، فدلّ هذا على صحته في رواية قالون.

فذِكْره نافعًا؛ أي رواية قالون عنه من طرقها جميعًا، فهي رواية انفرد الهذلي بذِكْرها عن قالون، واختار جمهور المحقّقين اللفظ الوارد في سورة النحل.

وقد أجاز ابن الجزري الزيادة والنقص في لفظ الاستعاذة، واشترط في ذلك صحة الرواية والنقل، وذكر الألفاظ الصحيحة التي قرأ بها من طرقه، وهي كذلك عامة لجميع القرّاء بناء على شرطه.

المطلب الثاني: الجهر بالاستعاذة وإخفاؤها:

الذي عليه الأداء في رواية قالون بل في قراءة نافع وغيره من القرّاء سوى ما رُوي عن حمزة هو الجهر بالاستعاذة في بداية القراءة، قال ابن الجزري: «وانفرد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن الحلواني عن قالون بإخفائها في جميع القرآن».

وقد أسند ابن الجزري طريق الطبري عن الحلواني عن قالون من كتاب المستنير لابن سوار، ولم يذكر المستنير هذا الحكم؛ لهذا قال محقّق النشر معلّقًا: «لعلّه ذكر هذه الانفرادة في كتابه الاستبصار الذي هو مفقود»[(١)]، وكتاب الاستبصار ألّفه الطبري وهو مفقود لم يُعثر عليه.

وقد اشتهر وجه إخفاء البسملة عن نافع من رواية المسيّبي عنه، ونقله الداني في التيسير، قال: «وروى إسحاق المسيّبي عن نافع أنه كان يخفيها في جميع القرآن»[(٢)]، وحكم عليه ابن الجزري بالصحّة من روايته عن نافع بينما حكم على غيره بالانفراد، فقال: «صحّ إخفاء التعوذ من رواية المسيّبي عن

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: السالم الجكني، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، (٣/ ٦٤٦).

(٢) دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، خلف حمود الشغدلي، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص١٢٦.

نافع، وانفرد به الولي عن إسماعيل عن نافع، وكذلك الأهوازي عن يونس عن ورش».

والذي يظهر عندي هو وقوع تداخل بين حكم الاستعاذة في القراءة والصلاة؛ فإنّ لكلّ علم أصولًا، ألا ترى أن المحدِّثين يضعِّفون أحاديث التكبير عند ختم القرآن الكريم ويرونه بدعة؟ وهو ثابتٌ عند أهل الفنّ من المحقّقين، وأنّ النحاة يردّون بعض القراءات التي لا تستسيغها قواعدهم النحوية وهي صحيحة روايةً؟ وأنّ بعض الأصوليين يتكلّمون في تواتر القراءات الثلاث المتمّمة للعشر وهي ثابتة عند القرّاء؟

فإذا علمتَ ذلك فانتبه إلى ما لا بدّ من التفريق فيه بين علم القراءات وغيره من العلوم؛ فإنّ الاستعاذة والبسملة مُختلف في الإتيان بها وتركها في الصلاة عند الفقهاء، وهي عند من يأتي بها منهم على قسمين: قسم يجهر بها في الصلاة الجهرية وقسم يُسِرّ بها في جميع الصلوات، على خلاف في ذلك ليس تفصيله هنا.

والمالكية يكرهون الاستعاذة والبسملة في الصلاة، وذهب الإمام مالك إلى أن البسملة ليست بآية من الفاتحة، وبالتالي لا تجب قراءتها في الصلاة، وللمالكية أدلتهم في ذلك.

وقد ذكر الحافظ الداني في جامع البيان: «ورُوي عن ابن المسيّبي أنه سُئل عن استعاذة أهل المدينة أيجهرون بها أم يُخفونها؟ قال: ما كُنّا نجهر ولا نُخفي،

ما كنّا نستعيذ البتّة، وروى عن أبيه عن نافع أنه كان يُخفي الاستعاذة ويجهر بالبسملة عند افتتاح السور ورؤوس الأثمنة في جميع القرآن»، ونقل الهذلي في الكامل عن المسيبي: «لا أُخفيها ولا أجهر بها، بل لا أقولها أصلًا»[(١)].

فالمُحتمَل أنهم عملوا في القراءات عمل الفقهاء في الصلاة، فإنّ الاستعاذة تنبيه كما نقل ابن الجزري في النشر عن ابن شامة: «لأنّ الجهر بالتعوّذ إظهار لشعار القراءة كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد، ومن فوائده أنّ السامع ينصت للقراءة من أوّلها لا يفوته منها شيء، وإذا أُخفي التعوّذ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفي الصلاة، فإنّ المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأنّ المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة».

وما كان ينبغي الخَلْطُ بين عملِ الفقهاء وعمل القرّاء؛ ولهذا اختار أهل الأداء وأجمعوا على الجهر بالاستعاذة في أوّل القراءة، فصلًا بين العِلْمين، نقلَ الإجماعَ ابنُ الباذش في الإقناع، فقال: «والمختار للجماعة الجهر بالاستعاذة، وقد صارت رواية الإخفاء عندهم كالمرفوضة، ورُبّ شيء هكذا يُروى ثم

(١) الكامل في القراءات الخمسين، يوسف الهذلي، تحقيق: عمر حمدان، منشورات جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٥، (٤/ ٥٤٦).

يسقط العمل به»[1]، والصحيح عندي أنه لم يكن هناك خلاف من الأوّل بين القرّاء، وإنما نشأ الخلاف من خلاف الفقهاء؛ ولهذا تركوه.

ولتكتمل الصورة لديك عن وجود تداخل بين عِلْمَي القراءات والفقه، فإنّه قد رُوي أيضًا إخفاء البسملة عند بعض القرّاء، قال ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

والسـرّ في التيسـير للمسـيّبي بـذا وزيـد ذي وكلّـه أُبِـي

أي: رُوي إخفاء التعوذ والبسملة عن المسيبي وكلّه رُفض ولم يُعمل به، وقد نقل ابن الجزري في نشره ما يُثبت احتمالي، فإنه ذكر في آخر فصل البسملة عن ابن المسيبي، قال: «كنّا نقرأ: (بسم الله الرحمن الرحيم) أوّل فاتحة الكتاب وفي أول سورة البقرة وبين السورتين في العرض والصلاة، هذا كان مذهب القرّاء بالمدينة، قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك».

قلتُ: وحكى أبو القاسم الهذلي عن مالك أنه سأل نافعًا عن البسملة، فقال: السنّة الجهر بها، فسلّم إليه، وقال: «كلّ عِلْم يُسأل عنه أهله».

فدلّ هذا على أنّ إخفاء التعوّذ والبسملة الذي صحّ عن نافع ورُوي عن قالون لو أنه ثبت عن قالون من طرق أخرى تقوّيه فلا يُؤخذ به لمخالفته

(١) الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطاش، دار الفكر، سورية، ١٩٨٣، (١/ ١٥٣).

الإجماع، ولثبوت أنّه عمل الفقهاء لا عمل القرّاء، قال العماني في الأوسط: «فأمّا الجهر بها أو إخفاؤها في الصلاة فهو على اختلاف الفقهاء، ولا حاجة بنا إلى الخوض في ذلك؛ إذ الغرض في هذا الكتاب ذِكْر ما اختلف فيه القرّاء، لا إيراد مذاهب الفقهاء»[(١)]، والله أعلم بالصواب.

وقد نبّه ابن الجزري إلى هذه الانفرادة رغم أن الإخفاء يُنسب في الأصل إلى المسيبي عن نافع؛ لأنهم كانوا يأخذون لنافع بالوجهين مطلقًا، قال الموصلي في الكامل الفريد: «وقد جاء عن نافع إخفاء الاستعاذة والجهر بها كغيره، روى أبو محمد إسحاق المسيبي عن نافع أنه كان يُخفي الاستعاذة في سائر القرآن، والعلماء يأخذون له بالوجهين»[(٢)].

(١) الكتاب الأوسط في علم القراءات، الحسن بن عليّ العماني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، سورية، الطبعة ١، ٢٠٠٦، ص١٣٠.

(٢) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، الطالبة: مرام اللهيبي، جامعة أمّ القرى، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، ص٨٩.

المبحث الثالث: الإدغام الكبير:

اشتهر الإدغام الكبير من قراءة أبي عمرو البصري، ولم يرِد في قراءة نافع، واشتهر عن القراء جميعًا الإدغام في ﴿تَأْمَنَنا﴾ مع الرَّوم أو الإشمام إلا في قراءة أبي جعفر فإنه قرأ بالإدغام المحض، قال ابن الجزري: «وانفرد ابن مهران عن قالون بالإدغام المحض كقراءة أبي جعفر، وهي رواية أبي عون عن الحلواني وأبي سليمان وغيره عن قالون، والجمهور على خلافه، والله أعلم».

وقد قرأ قالون على أبي جعفر، وعلى عيسى بن وردان، فربما قرأ أو أقرأ ببعض ما رَوى عنهما خارج ما كان يُقرئ به عن نافع فلم يشتهر عنه، وإنما حكاه بعض النقلة عنه، والله أعلم.

وذكر الشهرزوري في المصباح: «قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾، أبو سليمان عن قالون... وأبو جعفر، بإدغام النون الأُولى في الثانية بغير إشارة إلى رفع النون المدغمة»[(١)].

ولم ينفرد بذلك ابن مهران وحده بل ذكره الحافظ الداني في جامع البيان، قال: «وكلّهم قرأ: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ بالإشارة إلى النون المدغمة بالضمّ إلا ما اختُلف فيه عن قالون عن نافع وعن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم، فأمّا قالون

(١) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، تحقيق: إبراهيم الدوسري، دار الحضارة، السعودية، ٢٠١٤، (١/ ٤٥١).

فإنّ الحسن بن العباس رَوى عن الحلواني عنه أنه يجزم، ورَوى أبو عون عن قالون أنّه قال أوّلًا: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ يعني مشمّة النون، ثم رجع فقال بنصب الميم والنون، وقال أبو سليمان سالم بن هارون عنه أنه لا يشمّ، وخالف الحلوانيَّ وأبا سليمان عن قالون في ذلك سائرُ أصحابهما»[(١)].

ولم يضمّن الداني هذا الوجه في أشهر كتبه: (التعريف في اختلاف الرواة عن نافع)، والقرّاء مجمعون على الإدغام مختلفون بين الإشمام والرّوم، وقد اختار الداني الرّوم وتبعه المغاربة، واختار ابن الجزري الإشمام وتبعه المشارقة، ونقل صاحب التجريد الإجماع على الإشمام، وانفرد أبو جعفر بالإدغام المحض كما ذكرنا، وهو صحيح مقروء به.

والملاحظ في هذا أنّ كلّ الرواة عن نافع قرؤوا بالإشمام أو بالرّوم ولم يُنقل عن قالون أو إسحاق المسيبي أو إسماعيل الأنصاري إلا ذلك، والله أعلم.

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، تحقيق: عبد المهيمن الطحان ومن معه، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص١٢١٦.

المبحث الرابع: ميم الجمع وهاء الكناية:

روايتا الإسكان والضمّ في ميم الجمع مشهورتان عن قالون، واختلاسه لبعض هاءات الكناية أيضًا، وقد انفرد بعض الرواة عنه في بعض المسائل كما سيأتي إن شاء الله.

المطلب الأول: مذهب أبي عون في ميم الجمع عند المغاربة:

وسأذكره باختصار، فإنّ لقالون في ميم الجمع وجهين: الإسكان والضمّ، إلا ما انفرد به أبو عون عن الحلواني عن قالون، قال الداني في التعريف في اختلاف الرواة عن نافع قال: «وقرأت في رواية أبي عون عن الحلواني عن قالون بضمّ الميم عند الهمزة وعند الميم وعند آخر الفواصل إذا لم يَحُل بينها وبينهنّ حائل. وسكّنها فيما عدا هذه الثلاثة المواضع»[(١)].

وتفصيل ذلك ما ذكره البوجليلي في التبصرة في قراءة العشرة، فقال: «والواسطيّ يضمّها -أي: ميم الجمع- في ثلاثة مواضع:

- عند ميم المثل، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾.
- ورأس آية، نحو: ﴿وَهُمُ يَعْلَمُونَ﴾.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط، المغرب، ١٩٩٥، ص٤٥.

- وهمز قاطع، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾»[1].

ولم يُشِر ابن الجزري إلى هذا الوجه رغم شُهْرته عن أبي عون، والصحيح هو الاختيار بين الإسكان والضمّ بمجموع الطُّرق، ومذهب أبي عون ثابتٌ رواية من طرق المغاربة فلا سبيل إلى منعه، والله أعلم.

(١) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٣، ص١٠٨.

المطلب الثاني: هاء الكناية:

قصر قالون الهاء في: (يؤدّه، ونؤته، ونولّه، ونُصله، وفألقه، ويتّقه، وأرجه، والخلاف في يأته)، والتي جمعها ابن بري في الدرر اللوامع:

واقصر لقالون يؤده معا	ونؤته منها الثلاث جُمعَا
نولّهِ ونُصلهِ يتّقِهِ	وأرجه الحرفين معْ فألقه
وصِلْ بطه الْهَا لهُ من ياته	على خلاف فيه عن رُوَاته

هذا هو المشهور عنه، قال ابن الجزري في النشر: «... وروى عنه زيد من طريق أبي العز وغيره بالإشباع، كذا رَوى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقون... وانفرد بذلك أبو بكر الشذائي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون فخالف سائر الرواة عن أبي نشيط، وكذا اختلافهم في فألقه إليهم»، هذا في (يؤدّه، ونؤته، ونولّه، ونصله، وفألقه)، وقال في ﴿يتقه﴾: «وانفرد الشذائي عن أبي نشيط عن قالون بذلك كانفراده في الخمسة الأحرف المتقدمة».

وأمّا ﴿أرجه﴾ فلم يكن الخلاف فيها خلاف قصر وإشباع، بل خلاف همز وحذفه، فقرأها ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما ﴿أَرْجِئْهُ﴾ بالهمز، قال ابن الجزري: «وانفرد الشذائي بذلك عن أبي نشيط»، وقرأ بالضمّ من غير صلةٍ أبو عمرو ويعقوب وغيرهما، قال ابن الجزري: «وانفرد بذلك الشذائي عن أبي نشيط».

فهذه الكلمات المشهور فيها الخلاف عن قالون وغيره، وقد اتفق قالون مع إسحاق عن نافع في قصر الهاء من هذه الكلمات، وخالفهما ورش وإسماعيل فقرؤوا بالإشباع، فالإشباع صحيح مروي عن نافع، قال ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

واقصر لقالون وإسحاق معا يؤده والأخوات جُمعا

والوصل عنهما بيأتهْ فضّلا .....

وزاد ابن الجزري الهاء من كلمة ﴿رَبَّهُۥ﴾ في سورة البيِّنة حال وصلها مع سورةٍ بعدها، فالصحيح فيها لنافع الصِّلة، قال ابن الجزري: «انفرد أبو بكر الخياط عن الفرضي من طريق أبي نشيط عن قالون فيما حكاه الهمذاني عنه باختلاس ضمّة الهاء، يعني حالة الوصل بالبسملة؛ إذ لا يتأتّى ذلك إلا في هذه الحالة، وكذلك ذكره ابن سوار عن الفرضي، وسائر الرواة من جميع الطرق على الصلة».

ولم يوافقه في ذلك أحد عن نافع ولا أحد عن أبي نشيط، قال ابن فارس في التبصرة: «رَوى أبو نشيط من طريق الفرضي: ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾، بضمّ الهاء من غير إشباع»[(١)].

(١) التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، عليّ بن فارس الخياط، تحقيق: رحاب محمد مفيد، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص٥٨٣.

ونقل الأهوازي الإشباع في ذلك، فقال: «أجمعوا على إشباع رفع الهاء في الوصل في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾، هكذا قرأت على الشحام عن قالون»[(١)].

وقد اشتهر هذا الوجه عن قالون في بعض الكتب لهذا نبّه عليه ابن الجزري، فقد ذكره القرطبي في المفتاح فقال: «رَوى قالون: ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾، باختلاس ضمّة الهاء عند الوصل بخلافٍ عنه فيما قرأت به»[(٢)].

وذكره في بستان الهداة، فقال: «واختلسَ هاء ﴿ربَّهُۥ﴾ -آخر (لَمْ يَكُن)- قالونُ بخلافٍ عنه»[(٣)]، بل إنه ذكر الإسكان والاختلاس له في هاء ﴿يَرَهُۥ﴾ بالزلزلة، ونقل الداني في جامع البيان الخلاف في هاء ﴿يَرَهُۥ﴾ بين الصِّلَة والقصر.

وإنما ذكر ابن الجزري هذا الوجه للتنبيه على شذوذه، ولم يأخذ به في طيبة النشر كما أخذ بالاختلاس في هاء ﴿تُرْزَقَانِهِۦٓ﴾، والله أعلم.

---

(١) الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ٢٠٠٦، ص٣٣٨.

(٢) المفتاح في اختلاف القرأة السبعة المسمين بالمشهورين، عبد الوهاب القرطبي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، سورية، الطبعة ١، ٢٠٠٦، ص٣٧٥.

(٣) بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، الطالب: حسين العواجي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥، ص٢٨٦.

المبحث الخامس: أحكام الهمزتين من كلمتين:

وفي هذا الباب انفرادات كثيرة، سأحاول بيانها خاصّة ما انفرد به المغاربة من طرقهم، والله الموفق.

المطلب الأول: الإبدال في ﴿السُّوءِ إلا﴾ و﴿النَّبِيءُ إذا﴾:

لقالون الوجهان في ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ تسهيل الأُولى أو إبدالها واوًا مع الإدغام، وانفرد مكيّ بوجه النقل، قال ابن الجزري في النشر: «قال مكي في التبصرة: والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة، ثم قال: ولم يُرْوَ عنه -يعني عن قالون- قلتُ: قد قرأت به عنه وعن البزي من طريق الإقناع وغيره، وهو مع قوّته قياسًا ضعيفٌ روايةً، وذكره أبو حيان وقرَأْنَا به على أصحابه عنه».

وأمّا ﴿النبيءُ إذا﴾ و﴿للنبيءِ إن﴾ فالإدغام هو الصحيح لالتقاء الهمزتين، قال ابن الجزري: «وأمّا (للنبيءِ والنبيءُ) فظاهر عبارة أبي العز في كتابيه أن تجعل الهمزة فيهما بَين بَين في مذهب قالون، وقال بعضهم: لا يمنعُ من ذلك كون الياء ساكنةً قبلها، فإنها لو كانت ألفًا لَمَا امتنع جعلها بَين بَين بعدها لغةً.

قلتُ: وهذا ضعيف جدًّا، والصحيح قياسًا وروايةً ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم».

وأبو العز يقصد تسهيل الهمزة الأُولى وتحقيق الثانية، وهناك مذهب آخر وهو مذهب الحلواني من العشر النافعية كما سنفصله إن شاء الله تعالى، فإنّ مذهبه كورش، قال ابن غازي في تفصيل عقد الدرر:

والســـوءِ إلا والنبـــيءِ أدغمـــا حـــرميهم علـــى خـــلافٍ عُلمـــا
في أوّل لنجـــل مينـــا ذي الســـنا وقيـــل فيهـــا أحمـــد كورشـــنا

أي: لقالون وإسماعيل وإسحاق عن نافع الخلاف في ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾، وفي ﴿لِلنَّبِيءِ إِنْ﴾ الإدغام بغير خلاف، إلا أنه رُوي وجه آخر عن أحمد الحلواني عن قالون، وهو تحقيق الأُولى وتسهيل الثانية كورش.

المطلب الثاني: انفرادات أخرى في هذا الباب:

قد وردَت عن قالون أوجه أخرى مختلفة، ذكرها المحقّق ابن الجزري في النشر وحَكَم على جميعها بالانفراد ولم يُقرِئْ بها، وهي كالآتي:

- «وقد انفرد سبط الخياط في كفايته عن الفرضي عن ابن بويان عن قالون بإسقاط الأُولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين»[(١)]، وتوسّع ابن مهران في مذهب سبط الخياط، قال ابن الجزري: «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان بإسقاط الأُولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة فخالف سائر الرواة عنه، والله أعلم»، وهو مذهب أبي عمرو، وليس بمشهور عن قالون ولا عن نافع.

- وهناك مذهب آخر وهو إبدال الثانية واوًا أو ياء خفيفة الكسر، جاء في النشر: «وانفرد بذلك في المضمومتين والمكسورتين سبط الخياط في المبهج عن الشذائي عن ابن بويان في رواية قالون، وترجم عن ذلك بكسرة خفيفة وضمّة خفيفة، ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل بَين بَين لقيل أنه يريد التسهيل، ولم أعلم أحدًا رَوى عنه البدل في ذلك غيره، والله أعلم»[(٢)].

---

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦، (٢/ ٣٧١).

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، (٢/ ٣٧٥).

ولم يوافق صاحبَ المبهج أحدٌ عن قالون كما ذكر ابن الجزري، إلا أنّ ابن مجاهد حكى مذهبًا عن نافع وهو إبدال الأُولى واوًا في المضمومتين، ومذهبًا آخر عن خلف عن إسحاق عن نافع بإبدال المضمومة الأُولى واوًا وضمّها في موضع: ﴿أَوْلِيَاوُ أُولئِكَ﴾، وإبدال المكسورة الأُولى ياءً وكسرها، نحو: ﴿هؤلايِ إِن كُنتُم﴾[(١)].

وهذا كلّه مما ذكرنا لا يُعمل به عند القرّاء باتفاق، إلا مذهبًا ذكره الداني في جامع البيان والتعريف وذكره ابن الجزري في النشر على أنه انفرادة ولم يعتدّ به، فالمغاربة من العشر الصغير ما زالوا يعملون به، قال ابن الجزري في النشر: «وانفرد الداني عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون بتحقيق الأُولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين»[(٢)]، وهو كأحد وجهي ورش، ولكنّ هذا يكون في المتفقتين جميعًا عند المغاربة.

ولبيان هذا المسألة وجب نقل كلام الداني في كتابَيه؛ فأمّا في جامع البيان، فقال: «وفي رواية الحلواني عن قالون من قراءتي على أبي الفتح الضرير: بتحقيق الهمزة الأُولى وتليين الثانية»[(٣)]، ثم ذكر إسقاط الأُولى من المفتوحتين، وقال:

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢، ص١٣٦.
(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، (٢/ ٣٧١).
(٣) جامع البيان في القراءات، عثمان الداني، ص٥٢٥.

«وبذلك قرأتُ في رواية الحلواني عن قالون على أبي الحسن بن غلبون ومن طريق ابن عبد الرزاق، وعلى ذلك أكثر أهل الأداء بروايته».

أمّا في التعريف الذي هو عمدة العشر النافعية، فقال الداني: «وقرأ ورش والحلواني عن قالون بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين المتفقتين بالفتح والكسر والضمّ من كلمتين»[(١)]، ثم أضاف الوجه الثاني للحلواني كالجماعة عن قالون: «وقد قرأتُ على غير أبي الفتح للحلواني مثل ما قرأت لأبي نشيط والقاضي»، وشدّد بعدها على صحة الوجهين عن قالون: «والروايتان عنه صحيحتان»[(٢)].

والدّاني أستاذ المحقّقين، واسع الرواية، ومؤلّفاته هي عُمدة المحقّقين في القراءات والرسم، ومنهم الشاطبي وخاتمة المحقّقين ابن الجزري الذي اعتمد عليه في مسائل كثيرة لدعم موقفه من اختلاف وجوهها، ولم يوافقه في بعض المسائل ومنها هذا الانفراد. وإنه ينبغي للمشتغل بعلم القراءات أن يدرك أهمية طريقة أهل البلد واختيارهم، فمنه تفرّعت الروايات والطرق، ثم تفرّعت المدارس القرائية عن كلّ طريق، فنتج عن تفرّقهم اختلاف الأوجه في المسألة الواحدة، واشتهرت أوجه دون أخرى بناء على اشتهار كلّ مدرسة؛ فالمدرسة

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٨.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٩.

المصرية عن ورش أشهر من المدرسة المغربية والعراقية والشامية؛ لأنّ مصر كانت دار ورش، ثم تلميذه أبي يعقوب الأزرق، وكذلك اختيار نافع لأهل المدينة الذي أخذ به تلاميذه عنه وأخصّهم قالون وإسحاق وإسماعيل، فإنهم نقلوا عن نافع اتفاقًا الإسقاط في أُولى المفتوحتين من كلمتين وتسهيل الأُولى من المضمومتين والمكسورتين؛ ولهذا ترك ابن الجزري العمل بالوجه الثاني عن الحلواني عن قالون رغم تصريح الداني بصحته، ثم إنه لم يُرْوَ إلا عن الداني، فلو كان مشهورًا عن قالون أو عن نافع لوَرَد في مصنّفات بعض أهل التحقيق، ثم إنه الوجه المشهور عن ورش، وصرّح الداني بأن أكثر أهل الأداء يُسقطون الأُولى من المفتوحتين، والله أعلم.

المبحث السادس: أحكام النقل:

وقد اتفق قالون مع ورش في النقل في كلمة: ﴿ءَالانَ﴾، قال ابن بري:

ونقلـــوا لنـــافع منقـــولا ردءا وءَالانَ وعـــــادًا الأولـــــى

فالرواة متفقون عن نافع في نقل هذه الكلمات، قال ابن الجزري: «وانفرد الحمامي عن النقاش عن أبي الحسن الجمال عن الحلواني عن قالون بالتحقيق فيها كالجماعة... وكذلك انفرد سبط الخياط في كفايته بحكايته في وجه لأبي نشيط... وقد خالفا في ذلك جميع أصحاب قالون وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه عن نافع، والله أعلم».

وقد ذكر غير واحد من المحقّقين التحقيق لقالون، قال القرطبي في المفتاح بعد أن ذكر وجه النقل لقالون: «وقد قرأتُ له بالهمز فيهما من غير نقل الحركة»[(١)].

وذكر صاحب البستان: «وقد رُوي الخلاف عن أبي جعفر، ورواه عن قالون في الجامع والإرشاد والروضة...»[(٢)].

إلا أنّ عبارة أحمد بن صالح عن قالون كمَا في جامع البيان فسّرها الداني على أنها ذات معنى واحد، لا أنّ ورشًا ينقل وقالون يحقّق، وأنّ قراءة ﴿ءَالانَ﴾

(١) المفتاح في القراءات السبع، عبد الوهاب القرطبي، ص٧٣.

(٢) بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، ص١٦٧.

بالنقل لقالون وورش معًا عن نافع، وقصْدُ أحمد بن صالح بعبارة: «قالون بهمزة واحدة بعدها مدة» الهمزة الأُولى، أي: همزة الاستفهام، ولعلّ هذا هو سبب وَهْمِ بعض الرواة أنّ فيها خلافًا عن قالون، إلا أنّ هذا الوجه مرويّ عن إسماعيل عن نافع بخلاف عنه كما في التعريف: «وروى ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن قراءته بإسكان اللام فيهما وتحقيق الهمزة بعدها، وبالوجهين آخذ في ذلك في رواية إسماعيل من طريقيه»[(١)]، فهو وجه ثابت عن نافع، والله أعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٥.

المبحث السابع: الإظهار والإدغام:

كُتُب القراءات فيها خلاف عن رواة قالون في مسائل الإدغام والإظهار، لكن الصحيح ما اتفقت عليه الكتب التي أسمّيها كُتُب (التحقيق)، فإنّ بعض كتب القراءات تجمع كلّ ما ذُكر عن الراوي من أوجه، وكُتُب التحقيق تقتصر فقط على ما اتفق الأئمة على صحته وتقديمه، والله أعلم.

المطلب الأول: ﴿نَخْلُقكُّمْ﴾ المرسلات:

والجمهور على إدغام القاف في الكاف في ﴿نَخْلُقْكُمْ﴾ بالمرسلات، واختلفوا هل يكون إدغامه محضًا أم لا؟ والجمهور على الإدغام المحض، قال ابن الجزري: «وقد انفرد... بإظهاره، وكذلك حُكي عن أحمد بن صالح عن قالون».

وقد نقل هذا الوجه صاحب بستان الهداة نقلًا عن الأهوازي فقال: «وفي الوجيز إظهار ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ لقالون، وفيه: سمعت الشنبوذي يقول: كان النقاش يظهرها عن ابن كثير ونافع وعاصم... قال أبو إسحاق الطبري: يُخطئون على شيخنا، إنما أراد إظهار صوت القاف»[1]، أي أنهم فهموا ذلك خطأ، فهو يقصد إبقاء صفة الاستعلاء، لا الإظهار المحض، والله أعلم.

(١) بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، ص٧٠.

ولهذا فصّل ابن الجزري المسألة في النَّشْر، وقال: «ولعلّ مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإن أرادوا الإظهار المحض فلا يجوز»، وكذلك غلّط من أوجب الإدغام المحض ومنع الوجه الثاني، أي: إبقاء صفة الاستعلاء، قال: «ولا شكّ أنّ مَن أراد بإظهاره الإظهار المحض فإنّ ذلك غير جائز إجماعًا، وأمّا الصفة فليس بغلط ولا قبيح، فقد صحّ عندنا نصًّا وأداءً».

المطلب الثاني: ﴿أَثْقَلَتْ دَعَوَا﴾ / ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾:

الجميع متّفقون على إدغام الدّال عند التاء، والتاء عند الطاء، قال ابن الجزري: «كلّ حرفين التقيَا أوّلهما ساكن، وكانَا مثلين أو جنسين وجبَ إدغام الأوّل منهما لغةً وقراءةً... والجنسان نحو: ﴿قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾، ﴿أَثْقَلَتْ دَعَوَا﴾؛ ولهذا قال ابن الجزري: «وشذّ صاحب المبهج فحكى عن قالون من طريق الحلواني وابن بويان عن أبي نشيط إظهار تاء التأنيث، ولا يصحّ ذلك، وكذلك إظهارها عند الطاء ضعيف جدًّا، والله تعالى أعلم».

ونقل ابن مجاهد أيضًا ضعفه، حين قال: «وأمّا ما لا يجوز إظهاره، فقوله: ﴿قَد تَبَيَّنَ﴾، ﴿وَلَقَد تَرَكْنَا﴾، ﴿وَقَالَت طَائِفَة﴾، و﴿هَمَّت طَائِفَتَانِ﴾ وما أشبه ذلك مدغم كلّه، لا يجوز إلا ذلك، على أنّ المسيّبي قد روى عنه: ﴿قَد تَبَيَّنَ﴾ بإظهار الدال عند التاء، وهذا مما أخبرتك أنّ إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جدًّا لقرب الدال من التاء»[(١)].

وانفرد محمد بن إسحاق عن أبيه كما في التعريف بإظهار التاء في موضع واحد، وهو: ﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾، وفي الموضع الآخر: ﴿أَثْقَلَت دَعَوَا اللهَ﴾ يقرأ بالإدغام، ولا خلاف بين المحققين في إدغام التاء عند الدال، قال ابن مجاهد: «وكذلك التاءات الساكنة لا يجوز إظهارها عند الدال»[(٢)].

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١١٥.

(٢) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١١٥.

ويدلّ على انتشار هذا الوجه ما نقله صاحب بستان الهداة، قال: «وأظهر أبو حمدون والمروزي عن المسيبي وقالون من بعض طرقه عند: ﴿أَثْقَلَتْ﴾، و﴿أُجِيبَتْ﴾»[(١)].

ونقل المالكي الإجماع على الإدغام، فقال في الروضة: «واتفقت الجماعة على إدغام تاء التأنيث المقدَّم ذِكرها في التاء والدال، ونحو: ﴿أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللهَ﴾، و﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾، و﴿وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ﴾، بخلاف عن المسيّبي، والذي يُعوَّل عليه ما قدّمت ذِكْره»[(٢)].

فهذا وإن صار غير مقروء به من رواية قالون إلا أنه ما زال يُقرأ به من رواية المسيبي عن نافع كما في العشر النافعية، وهو عندي كالانفراد في: ﴿سُقَاةَ الحَاجِّ وَعَمَرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، لأبي جعفر من الدرة، يُقرأ به من ذاك الطريق، ثم يُترك بمجموع الطرق، فإنّ ابن الجزري تركه لـمّا ألّف طيبة النشر، والله أعلم.

(١) بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، ص٥٩.

(٢) الروضة في القراءات الإحدى عشر، الحسن المالكي، تحقيق: نبيل آل إسماعيل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٩٤، ص٣٥٧.

المطلب الثالث: انفراد المغاربة في بعض الحروف:

المشهور عن قالون الإدغام قولًا واحدًا في لام (بَل وقُل) عند الراء، إلا أنه جاء في التعريف: «واختلفوا في اللام من (بَل) و(قُل) عند الراء، نحو قوله: ﴿بَل رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ﴾، و﴿بَل رَبُّكُم﴾، و﴿بَل رَانَ﴾، و﴿قُل رَبِّ﴾، و﴿فَقُل رَبُّكُم﴾، وشبهه.

فروى ابن المسيبي عن أبيه، وأبو عون الواسطي عن الحلواني عن قالون بالإظهار، وقرأ الباقون بالإدغام»[(١)].

ولم يذكر ابن الجزري هذا الانفراد في النَّشْر، ربما لأنه لم يكن مشهورًا في زمنه، ولا كان مقروءًا به، رغم وروده في عديد كتب القراءات، ومنها كتاب السبعة لابن مجاهد، قال فيه: «وأجمعوا أنه أدغم لام (قُل) في الراء، مثل: ﴿قُل رَبِّ﴾ المؤمنون، إلا شيئًا رواه أبو عون بن عمرو بن عون عن أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون عنه: أنه لم يدغم، والأشبه به الإدغام.

وكذلك لام (بَل) فيها ما في لام (قُل)، وهم لم يختلفوا في: ﴿بَل رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ﴾ النساء، أنه مدغَم، واختلفوا في لام ﴿بَل رَانَ﴾...»[(٢)].

---

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٥.

(٢) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١١٤.

ومنها جامع الروذباري فقد ذكره له من طريق أبي نشيط، قال: «وابن شنبوذ عن أبي نشيط عن قالون بإظهار لام (بَل) عند الراء»[(١)].

فدلّ ذلك على أن المشهور والمُجمَع عليه هو الإدغام؛ ولهذا لم يلتفت المحقّقون إلى وجه الإظهار، والله أعلم.

وقد نقل الأهوازي الخلاف في الوجيز في لام (بَل) عند الراء[(٢)]، وفي لام (قُل) أيضًا عند الراء[(٣)]، والصحيح ما ذكرنا من الإدغام، فإذا جمعنا رواية قالون من طريق الشاطبية والطيبة والعشر النافعية فلا يُلتفت إلى وجه الإظهار، ويُؤخذ به فقط من العشر النافعية إذا قُرئ بها وحدها، والله أعلم.

والمحقّقون العارفون بالقراءات العالمون بسنن أهل الأمصار اقتصروا في باب الإدغام والإظهار على المشهور لقالون عن نافع، فالمشهور في دال (قَد) إظهارها في الحروف الثمانية عن قالون، قال ابن الجزري: «وأظهرها الباقون عند حروفها الثمانية، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقالون»[(٤)].

---

(١) جامع القراءات، محمد الروذباري، (١/ ٧١٠).

(٢) الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، ص٤٤.

(٣) الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، ص٤٧.

(٤) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، ص٦٠٢.

لكن بعض المصادر نقلتْ من طريق الحلواني الإدغام في الضاد والظاء كورش، قال صاحب التعريف: «فقرأ ورش والحلواني من قراءتي على أبي الفتح في الضاد والظاء في جميع القرآن... وروى القاضي عن قالون بالإدغام في الضاد خاصة»[(١)].

وينفرد الحلواني أيضًا كما في التعريف من قراءة الداني على أبي الفتح بإدغام التاء في الظاء في ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ وشبهها، قال الداني في التعريف: «واختلفوا أيضًا في تاء التأنيث عند حرفين: عند الظاء والدال، فقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد، والحلواني من قراءتي على فارس بن أحمد بالإدغام في الظاء، نحو قوله: ﴿حَمَلَت ظُهُورُهُمَا﴾، و﴿كَانَت ظَالِمَةً﴾، وشبهه»[(٢)].

والصحيح ما ذكره ابن الجزري، حين قال: «(تاء التأنيث): اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف، وهي: الثاء والجيم والظاء وحروف الصفير... والباقون بإظهارها عند الأحرف الستة، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقالون، والأصبهاني»، والله أعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٢.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٣.

المبحث الثامن: أحكام النون الساكنة والتنوين:

وهذا الفصل مما أجمع عليه القرّاء إلا في حروف قليلة، فانفرد بعض الرواة عن قالون بالخلاف فيها، وسأنبّه أيضًا على بعض الأحكام إن شاء الله.

المطلب الأول: عند الغين والخاء:

يتّفق قالون وورش عن نافع بإظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق الستة، قال ابن الجزري: «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضًا عند الغين والخاء في جميع القرآن ولم يستثنِ شيئًا، وتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وذكره الحافظ أبو عمرو في جامعه عن أبي نشيط من طريق ابن شنبوذ عن أبي حسان عنه، وكذلك ذكره في المبهج واستثنى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾، و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، وهو رواية المسيبي عن نافع».

وهو وجه اشتهر من بعض طرق قالون، وممن ذكروا الغنة له فيهما ابن غلبون في التذكرة، وكذلك صاحب المصباح الزاهر: «وقرأ أبو جعفر طريق الحلواني والمسيّبي، وأبو نشيط عن قالون بإخفاء النون والتنوين عند الغين والخاء؛ وذلك لقرب مخرجهما»[(١)].

وثبت الإخفاء رواية عن إسحاق من طريق العشر النافعية، فله أصل من قراءة نافع، ولكن المشهور عن قالون الإظهار، والله أعلم.

(١) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، ص٣٤.

المطلب الثاني: عند اللام والراء:

أثبتَ ابنُ الجزري الغنة في اللام والراء في قراءة نافع من طرقه، فهي صحيحة عن ورش وعن قالون.

ورُويت الغنة في اللام والراء وجهًا واحدًا للأصبهاني من العشر النافعية، وليس فيها الغنة لورش أو لقالون، فيكون لهم الغنة بمجموع الطرق، والله أعلم، قال ابن الجزري: «قلت: وقد وردَت الغنة مع اللام والراء عن كلٍّ من القرّاء، وصحّت من طرق كتابنا نصًّا وأداءً عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح، وغيرهم».

ويدعم اختيار ابن الجزري في الغنة لقالون ما قاله في النشر: «وذكره في جامع البيان عن قنبل من طريق ابن شنبوذ في اللام خاصّة، وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقنبل في اللام والراء، وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون»، غير أن الداني لم يثبت هذا الوجه في كتاب التعريف.

والغنة في اللام والراء من الوجوه التي كادت تنقطع روايةً، فإن المشهور في الشاطبية والعشر النافعية لقالون ولورش من طريق الأزرق الإدغام في اللام والراء بغير غنة، ورحم اللهُ ابنَ الجزري، فقد وفّقه ربُّنا سبحانه لِيُحْفَظَ هذا الوجه وتستمر القراءة به من الروايات التي بيّنها في طيبة النَّشْر.

المطلب الثالث: حكم القلب:

فتُقلب النون الساكنة ميمًا خالصة مع الغنة فيها، فتكون: ﴿أَن بُورِكَ﴾، كمثل: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللهِ﴾، لا خلاف بينهما، قال ابن الجزري: «وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوَهْمٌ، ولعلّه انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء».

وأضاف: «والعجب أنّ شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار مع ذلك الإخفاء، وقد بسطنا بيان ذلك في كتاب التمهيد، والله أعلم».

وقد بيّنتُ ذلك في البحث الخاص بانفرادات طريق الأزرق فلا أرى داعيًا لتكراره هنا، والله الموفق.

المبحث التاسع: باب الفتح والإمالة:

وهو باب واسع، والأصل في رواية أهل المدينة الفتح، ورُويت عنهم الإمالة كذلك عن نافع لسعة روايته، غير أنّ اختياره هو الفتح كما سنبيّن إن شاء الله.

المطلب الأول: الانفراد في باب ﴿رَءا﴾ وكلمة ﴿الغار﴾:

المسألة الأولى: إمالة ﴿رَءا، رَءاك، رَءاها، رَءاه﴾:

قال ابن الجزري عن ﴿رَءا﴾: «وانفرد صاحب المبهج عن أبي نشيط عن قالون بإمالة الراء والهمزة جميعًا، وذلك من طريق الشذائي عنه فخالف سائر الرواة».

وقال عن ﴿رَءاك، رَءاها، رَءاه﴾: «فإنّ الاختلاف فيه كالاختلاف في الذي قبله عن المنفردين وغيرهم».

أمّا مذهب المغاربة في الأخذ بالتقليل في أحد الطرق عن قالون فسأذكره مجملًا إن شاء الله، ولكنّي أرى أن القاعدة في هذه المسألة وما يشبهها هي اتّباع سُنّة أهل البلد، فإن القرّاء العشرة قرؤوا على عدد من القرّاء المتقنين ثم اختاروا ما يناسب قراءة أهل البلد تخفيفًا على الناس، ولكنهم لم يمنعوا الإقراء بغير ذلك؛ ولهذا اشتهر عن قالون التقليل في كتب كثيرة من طرق كثيرة، كما في الوجيز: «ابن كثير ويعقوب وهشام عن ابن عامر وحفص عن عاصم ﴿رَءا﴾

الأنعام وغيرها، و﴿رَءاه﴾ النمل وغيرها، و﴿رَءاك﴾ الأنبياء، و﴿رَءاها﴾ النمل، القصص، وبابه حيث كان بفتح الراء والهمزة جميعًا فيهنّ، وورش عن نافع بالفتح في جميع ذلك من غير إفراط، قالون عنه: بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب»[(١)].

المسألة الثانية: إمالة ﴿الغَار﴾:

قال ابن الجزري: «وانفرد أبو عليّ العطار عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بإمالته بَين بَين... وكذلك انفرد صاحب التجريد به عن عبد الباقي بن فارس عن أبيه عن السامري عن الحلواني عنه».

ولعلهم أمالوه قياسًا على إمالة ﴿هَارٍ﴾، وهما في سورة واحدة، أو لعلّهم أمالوه على قاعدة مَن أمالَ ذوات الراء، نحو: ﴿الأَبْرَارِ﴾، كما سنرى في طرق نافع العشرة، وقد ذكر في الوجيز التقليل في ﴿الغَارِ﴾، و﴿الأَبْرَارِ﴾، و﴿الجَوَارِ﴾، و﴿الجَارِ﴾، وغيرها[(٢)]، والله أعلم.

(١) الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، ص٨٤.

(٢) الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، ص٧٧.

المطلب الثاني: انفراد المغاربة بإثبات التقليل لقالون من طريق أبي عون عن الحلواني ورواية القاضي:

قال ابن الجزري في إمالة ﴿الأَبْرَارِ﴾ ونحوه: «وانفرد به أيضًا صاحب المبهج عن قالون من جميع طرقه، وهو في العنوان من طريق إسماعيل عنه، والله أعلم»، أي: إسماعيل القاضي عن قالون.

وقال في تقليل ما قلّله ورش من ذوات الياء وغيرها: «وانفرد صاحب المبهج بإمالة جميع ما تقدّم عن قالون من جميع طرقه بَين بَين، فخالفَ جميع الناس، والمعروف أن ذلك له من طريق إسماعيل القاضي كما هو في العنوان».

والتقليل مشهور من رواية الحلواني أيضًا من طريق أبي عون عنه، لا من رواية القاضي فقط، ومشهور أيضًا من طرق أخرى عن قالون، قال ابن مجاهد: «كان نافع لا يفتتح ذوات الياء ولا يكسر... كانت قراءته وسطًا في كل ذلك»، أي: بَين بَين، لا يميل ولا يفتح[1]، وأضاف: «وقال المسيبي: كان نافع يفتح ذلك كله، والأوّل قول قالون وورش عن نافع».

وعنه أيضًا: «وكان نافع لا يُميل الألِف التي تأتي بعدها راء مكسورة، مثل: ﴿مِنَ النَّارِ﴾، و﴿مِن قَرَارٍ﴾... بل كان في ذلك كلّه بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب».

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١٤٣.

وفي الوجيز من طريق الشحامي عن قالون التقليلُ في الباب كلّه، والفتح من طريق يونس عن ورش.

إلا أن سُنّة أهل المدينة الفتح، والتقليلُ من مرويات نافع الكثيرة؛ ولهذا اختار له أهل التحقيق في كثيرٍ من المصنّفات الفتح إلا في كلمات يسيرة، أو يختارون له طريق أبي نشيط لإجماعهم على الفتح فيه إلا في كلمات، وجاء ذلك في الشاطبية وطيبة النشر والدّرر اللوامع.

ولكن كتاب التعريف للداني كتاب تفصيل، أخذ فيه بكلّ ما رُوي عن نافع من ثلاث روايات من عشر طرق مختلفة، ولكلّ تأليف هدف وغاية، والله أعلم.

وحافَظَ أهل المغرب الإسلامي على تواتر هذه الطرق العشر، وفيها التقليل لرواة نافع جميعًا، وهم كما جاء في تفصيل العقد لابن غازي:

وقللـــن للعتقـــي ويوســـفِ	حـــم ثـــم الكـــافرين كـــي تَفِـــي
ولهمـــا قلّـــل وعبـــد الـــرحمن	والواسطي والقاضي وابن سعدان
بـــاب نـــرى ورا الفـــواتح الفتـــى	رءا ســجى التــوراة والجــار متــى
إلا رؤوس الآي ذات الهـــــــاء	لا حـــرف ذكراهـــا لأجـــل الـــراء

المطلب الثالث: إمالة حروف فواتح السور:

والأصل فيها الفتح لقالون من الشاطبية، وزاد في طيبة النشر التقليل في ﴿كهيعص﴾، و﴿يس﴾ لا غير، وزاد المحرّرون أوجهًا ساقوها من الكتب وزعموا أنها صحيحة على شرط صاحب النشر.

وفي بعض طرق قالون من العشر النافعية كما ذكرنا التقليل، قال ابن غازي:

ولهمـــا قلـــل وعبـــد الـــرحمن والواسطي والقاضي وابن سعدان
بـــاب نـــرى ورا الفـــواتح الفتـــى رءا ســـجى التـــوراة والجـــار متـــى

وليس له في ﴿طه﴾ و﴿طسم﴾ و﴿طس﴾ و﴿حم﴾ إلا الفتح، من جميع الطرق المذكورة، وقد انفرد صاحب الوجيز فذكر إمالة فواتح السور كلها لقالون بَين بَين، والله أعلم.

المسألة الأولى: إمالة راء ﴿الر﴾ و﴿المر﴾، و﴿طا﴾ و﴿ها﴾ طه:

قال ابن الجزري في رَاء ﴿الر﴾ و﴿المر﴾: «وانفرد ابن مهران عن ابن عامر وقالون والعليمي عن أبي بكر بإمالته بَين بَين... وتبعه في ذلك الهذلي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون... وانفرد صاحب المبهج عن أبي نشيط عن قالون بالإمالة المحضة مع مَن أمال، وتبعه على ذلك صاحب الكنز من حيث أسند ذلك من طريقه»، وفي تلخيص أبي معشر التقليل عن نافع فيها، وهذا الوجه صحيح من طرق المغاربة، والله أعلم.

وقال ابن الجزري في تقليل (ها) طه: «وانفرد صاحب التجريد بإمالتها محضًا عن قالون... وانفرد الهذلي عنه وعن قالون بِبَين بَين».

وأضاف: «وتابعَه عن قالون في ذلك أبو معشر الطبري وكذا أبو عليّ العطار عن أبي إسحاق الطبري عن أصحابه عن أبي نشيط، إلا أنهما يُميلان معها (الطاء) كذلك كما سيأتي».

وفي تقليل (طا) طه: «إلا أنّ صاحب الكامل رَوى بَين بَين فيها عن نافع سوى الأصبهاني... ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في تلخيصه... وكذلك أبو عليّ العطار عن الطبري عن أصحابه عن أبي نشيط فيما ذكره ابن سوار».

وفي تقليل (طا) طسم وطس: «وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع بِبَين اللفظين... ووافقه في ذلك صاحب العنوان، إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا».

وقد ذكرت المسألة في بحث انفرادات الأصبهاني، وكذلك (الطاء) من طسم وطس و(الحاء) من حم، وانفراد صاحب العنوان لا يُحتجّ به، والصحيح هو الفتح في ذلك كله لقالون، والله أعلم.

المسألة الثانية: إمالة الهاء والياء من ﴿كهيعص﴾ و(ياء) يس:

وأَكتفِي في مسألة تقليل (ياء) يس وفاتحة مريم بما ذكرته في البحث الخاص بطريق الأصبهاني، والوجهان عن قالون من طيبة النشر، وكذلك الوجهان في العشر النافعية، قال ابن غازي في تفصيل العقد:

ثـــم بهـــا يـــا الفـــتح والتقليـــل لكلهـــــم وليغـــــرم الكفيـــــل

المبحث العاشر: الوقف على أواخر الكَلِم والوقف على الهمز:

الوقف بالإسكان هو المشهور، ويجوز الرَّوم والإشمام لكن بتفصيل، وكذلك اتّفق الرواة عن نافع بالوقف على الهمز على خلاف ما رواه حمزة وهشام.

المطلب الأول: الوقف على ميم الجمع بالسكون فقط:

اتّفق العلماء على قِسْم لا يُوقف عليه إلا بالسكون ولا يجوز فيه رَوْم ولا إشمام، ومنه ميم الجمع، قال ابن الجزري: «وشذّ مكّي فأجاز الرّوم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياسًا على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقوّاه.

وهو قياس غير صحيح؛ لأنّ هاء الضمير كانت متحرّكة قبل الصِّلَة بخلاف الميم، بدليل قراءة الجماعة، فعُومِلَتْ حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعُومِلَتْ بالسكون، فهي كالذي تحرّك لالتقاء الساكنين».

وقد ذكر الشيخ أبو موسى الموصلي رَوْمها لابن مهران ولكن في المتحركة في الوصل بالضمّ، فقال: «ولا رَوم ولا إشمام في المفتوح والمنصوب ولا في الحركة العارضة... ولا في ميم الجمع المتحركة في الوصل بالضمّ، نحو: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَونَ﴾ و﴿يُرِيهِمُ اللهُ﴾، إذا وقفت على الميم، وأجاز ابن مهران رَومها، والأشهر إسكانها»[1].

(١) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، ص٩٦.

وذكر الخلاف صاحب السرعة في قراءات السبعة: «ووقف بالرَّوم والإشمام غير حجاز، واختير لباق سوى هاء مؤنث وفتح ونصب وعارض، وبخلف ميم جمع...»[(١)].

والصحيح ما ذكره ابن الجزري من اتفاق على السكون، والله أعلم.

(١) السرعة في قراءات السبعة، هبة الله بن البارزي، الطالب: عبد الهادي الرويتعي، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، ص١٩٢.

المطلب الثاني: الوقف على الهمز:

قال ابن الجزري: «وقد وافق حمزة... وأبو سليمان عن قالون في المنصوب المنوّن».

وهذا الباب كلّه خاصّ بحمزة وهشام، وهو المشهور عند أهل الأداء، والوقف على المنصوب المنوّن عند غيرهما يكون بهمزة مفتوحة ممدودة؛ ولهذا منعوا مدّ البدل فيها للأزرق لعروضها.

وقد ذكر الروذباري في جامعه قراءته بهذا من طريق أبي سليمان عن قالون، وزاد على ذلك المضموم أيضًا، فقال: «وسمعتُ أبا بكر يقول: سمعت الخزاعي يقول: سمعت الشذائي يقول: وقال ابن شنبوذ عن أبي سليمان عن قالون: ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ يقف بغير همز، وكذلك ﴿نداءً﴾ و﴿عطاءٌ﴾ و﴿سواءٌ﴾ و﴿جزاءُ﴾ و﴿جُفاءً﴾، وما أشبهه، هذا في جميع القرآن، وبه قرأت على أبي بكر المروزي عن سالم عن قالون عنه»[(١)].

والصحيح ما اتفقت عليه الجماعة عن قالون، والله أعلى وأعلم.

(١) جامع القراءات، محمد الروذباري، (٢/ ٢٠٣).

المبحث الحادي عشر: ياءات الإضافة:

الخلاف في ياءات الإضافة لقالون فيه بعضُ اضطراب، وهو ما سنبيّنه إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول: ياء ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ﴾:

الصحيح في ياء ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ﴾ الإسكان لقالون والفتح لورش، قال ابن الجزري: «وانفرد البزي والأزرق عن ورش بفتح ياء ﴿أَوْزِعْنِيَ﴾ في النمل والأحقاف، وانفرد بذلك الهذلي عن أبي نشيط فخالف سائر الناس».

وهذا الوجه مرويّ عن قالون ثابتٌ من العشر النافعية، جاء في التعريف: «وابن فرح عن إسماعيل... بفتح الياء، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي عون عن الحلواني عن قالون، وسكّنها فيهما الباقون»[(١)].

فهذا الوجه صحيحٌ ثابتٌ عنهم من طريق أبي عون الواسطي عن قالون؛ فيكون لقالون الوجهان بمجموع الطرق، إلا أنّ المشهور عن قالون هو الإسكان، والله أعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١٠٤.

المطلب الثاني: ياء ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾ في يوسف:

قال ابن الجزري: «وانفرد أبو عليّ العطار فيما ذكره ابن سوار عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر من طريقي الأصبهاني عن ورش وعن الحلواني عن قالون بفتحها أيضًا، فخالف سائر الرواة من الطريقين».

والصحيح عن قالون الإسكان في ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾ بيوسف، وكذلك المسيبي، والفتح عن إسماعيل، قال الداني في التعريف: «وقرأ إسماعيل... ﴿إِخْوَتِيَ إِنَّ رَبِّي﴾ بفتح الياء»[(١)].

ووافق أبو معشر أبا سوار في تلخيصه فقال بالفتح: «ومدني: ﴿أَنِّيَ أُوفِي﴾ و﴿سَبِيلِيَ﴾ و﴿بَيْنَ إِخْوَتِيَ﴾»[(٢)].

وفي المفتاح للقرطبي فتحها لورش فقط، وكذلك في الوجيز للأهوازي، وهذه الياءات منها التي بعدها همزة قطع يفتحها نافع إلا في مواضع، والمحقّقون متفقون على ما يُفتح منها وما يسكّن، كاتفاقهم على الياءات الزوائد أنها سبع وأربعون لورش، وذلك أنّ الداني لمّا حكى الخلاف في ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ بالكهف، وأنّ أبا الأزهر وداوود رويا عن ورش إثبات هذه الياء في الوصل، قال: «ولا أدري أين وجد ذلك مسطرًا عنهما ولا عن مَن رواه أيضًا،

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٩٤.

(٢) التلخيص في القراءات الثمان، عبد الكريم الطبري، ص٢٠٥.

أهل الأداء مجمعون على خلاف ما حكاه، والنصّ الوارد عنهما في كتابيهما ينفيه ويردّه، وذلك أنهما ذكَرَا فيهما عن ورش أنّ جملة الياءات اللواتي أثبتهنّ في الوصل سبع وأربعون، وأتيا بهن بابًا إلى آخرهنّ، ولم يَذكُرَا في الجملة هذه الياء»[(١)].

وتوجد مثل هذه الانفرادات من طرق غير مشهورة عن قالون، كما ذكر في جامع البيان مَن رَوى إسكان ﴿أَنِّي أُوفِي﴾، و﴿لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ﴾، و﴿أَتَعِدَانِنِي أَنْ﴾، وكلّ ذلك مخالف للإجماع، ومخالف لِمَا رواه المحقّقون من أصحاب قالون كأبي نشيط والحلواني، وكما قال العلماء: «الخير كلّ الخير في الاتّباع»؛ فإنّ هؤلاء المحققين قوم تجرّدوا لهذا العلم وأفنوا له أعمارهم وأخلصوا له، فقَبِلَ الله أعمالهم في الدنيا، واللهُ طيّبٌ لا يَقبَل إلا طيبًا، والله أعلى وأعلم.

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٣٣٠.

المطلب الثالث: الفتح في ﴿مَحْيَايَ﴾ لقالون:

لقالون في ياء ﴿مَحْيَايَ﴾ الإسكان قولًا واحدًا، وصلًا ووقفًا، ورُوي عن الأزرق عن ورش وجه الفتح، قال ابن الجزري: «وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر التجريد، وذلك غير معروف عنه، بل الصواب عنه الإسكان».

وقد حكى في جامع البيان الفتح للأصبهاني وذلك في موضع ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة، لكنه رَوى الإسكان في موضعها بالأنعام، وقال الداني: «وهو الصحيح»، ونقل أيضًا ما رُوي عن إسماعيل من فتحها واصفًا ذلك بأنه وهْمٌ وغلطٌ، فمثل هذه الانفرادات قد ترِد عن بعض القرّاء وهْمًا منهم أو غلطًا أو سهوًا، والصحيح ما أجمع عليه علماء الأمة المحققون المتقنون، والله -عز وجل- قد تكفّل بحفظ كتابه، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثاني عشر: الياءات الزوائد:

والخلاف فيها مضطرب أيضًا، خاصّة في مواضع ذكر ابن الجزري ضَعْفَ إثباتها وصلًا ثم أثبت ذلك في طيبة النشر، وهو ما سنبيّنه إن شاء الله.

المطلب الأول: ياء ﴿تَسْأَلْنِ﴾ في هود:

رُوي فيها الحذف عن قالون وصلًا ووقفًا، قال ابن الجزري: «وانفرد في المبهج بإثباتها عن أبي نشيط، فخالف سائر الرواة عنه».

والظاهر أنّ لإثبات هذه الياء أصلًا، قال الداني في جامع البيان: «﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف نافع في رواية ورش وإسماعيل من قراءتي ومن رواية الكسائي عنه، وفي رواية العثماني، وأبو عمر عن قالون، وأبو عمرو، وكذلك روى ابن شنبوذ عن أبي نشيط عن قالون».

وقد اختلف الرواة عن نافع في هذا الباب كثيرًا، وبخاصّة أبو مروان العثماني وأبو سليمان وأحمد بن صالح؛ فقد رَوى العثماني إثبات ﴿وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ في البقرة وصلًا، وكذلك في ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم﴾ بآل عمران، وكذلك في ﴿وَاخْشَونِ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ بالمائدة، و﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ بالأعراف، و﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ بهود، و﴿كَالْجَوَابِ﴾ بسورة سبأ، منها ما يوافق رواية إسماعيل عن نافع ومنها ما ينفرد فيها بنفسه، وهنا يأتي دور المحققين الذين يضبطون الرواية، فيُثبتون منها الصحيح الثابت ويَدَعُون غير ذلك، وفي مثل هذا يقول الداني:

«ورَوى أبو سليمان وحده عن قالون ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ حيث وقعَا بغير همز، وذلك خلاف لأصله المجتمع عليه عنه»[(١)].

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص٥٦٠.

المطلب الثاني: ياء ﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا﴾ بالزخرف:

رُوي فيها الحذف عن قالون وصلًا ووقفًا، قال ابن الجزري: «وانفرد الهذلي عن الشذائي عن أبي نشيط بإثبات الياء في ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ فخالفَ سائر الناس عنه وعن أبي نشيط.

وإنما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان وأبي سليمان، والله تعالى أعلم».

هذا ما أثبته الداني في جامع البيان، حيث قال: «﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ﴾ أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف نافع في رواية إسماعيل وفي رواية ابن واصل عن ابن سعدان عن المسيبي وأبي مروان وأبي سليمان عن قالون»[(١)].

ولأبي مروان منهج خاص خالف فيه رواة قالون جميعًا، فقد نقل عنه في جامع البيان قوله عن قالون: «كلّ ما ليست في المصحف مكتوبة بالسواد فإنه يصل بياء ويسكت بغير ياء، ولم يخصّ من الياءات شيئًا، فدلّ على جري القياس في المحذوف عن الياءات في الفواصل وغيرها»[(٢)].

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٥٨٠.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٢١٣.

المطلب الثالث: ياء ﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾:

وهذان الموضعان ورَدَ فيهما خلاف كبير بين المحرّرين، والعجيب أنّ ابن الجزري ذكر كلامًا كثيرًا في تضعيف الإثبات فيهما لقالون وغلّط الداني والشاطبي، ثم أثبته في طيبة النشر، وأعجب منه جمعه لما تفرّق من إثباتٍ وحذفٍ في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ من طرق قالون وإثباته في طيبة النشر بمجموع طرقه، رغم أن الداني لم يذكر في التيسير إلا الحذف، وذكر الشاطبي الخلاف، وقال:

وليسا لقالون عن الغرّ سبلا

قال ابن الجزري: «وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين: الحذف والإثبات في الوصل، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه، وأثبته في التيسير كذلك فذكر الوجهين جميعًا عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك.

وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورَدَ من طريق من الطرق عن أبي نشيط... وغيرهم».

والوجهان للشاطبي في الحرز، وللداني في التيسير، ونقل عنه الخراز في شرحه للدرر: «وعنه في المفردة أنه قرأ بالوجهين جميعًا من غير ترجيح»[(١)].

(١) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، محمد الخراز، محمد التلميدي، دار الفنون، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ١٩٩٣، ص٣٣٢.

وقد ذكرَ كثير من المحققين الوجهين لقالون في هذين الموضعين، أوّلهم صاحب السبعة، قال: «فقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون وأبي بكر بن أويس عن نافع ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ يثبت الياء في الوصل، وكذلك قال عن ورش وقالون ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ بياء»[(١)].

ومنهم ابن خالويه في البديع إلا أنه من طريق القاضي عن قالون، قال: «﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾... ونافع بالياء في الوصل وحذفها في الوقف»[(٢)].

ومنهم صاحب السرعة قال: «و﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾ حرم بخلف قالون»[(٣)].

فكلّ هذه النصوص تدلّ على أنه وجه ثابت عن قالون، وإن كان غير مشهور، بل هو أشهر من الإثبات في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، والله أعلم.

واقتصر الداني في التعريف على الحذف، إلا أن المغاربة أخذوا له من طرقه بالوجهين، قال صاحب أنوار التعريف: «وقرأتُ: ﴿التَّنَادِ﴾ و﴿التَّلَاقِ﴾ بالوجهين مع تقديم الحذف للمروزي والحلواني براوييه»[(٤)].

---

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص٥٦٨.

(٢) البديع، الحسين بن خالويه، تحقيق: جايد مخلف، ديوان الوقف السنّي، العراق، ٢٠٠٧، ص٢٤٨.

(٣) السرعة في قراءات السبعة، هبة الله بن البارزي، ص٢٠٦.

(٤) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٨٦.

ويَكتفِي بعض المحرّرين بوجه واحد لقالون من طريق الشاطبية، قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: «والذي عليه المحققون: أنّ قالون ليس له من طريق النظم في هذين الموضعين إلا الحذف، فيقتصر له عليه»[(١)].

والصحيح ثبوت الوجهين عن قالون من جميع الطرق: العشر النافعية والشاطبية وطيبة النشر، والله أعلم.

(١) الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، دار السلام، مصر، الطبعة ١٣، ٢٠١٨، ص١٦٢.

المطلب الرابع: اقتصار المغاربة على الإثبات في ﴿دَعَانِ﴾ للواسطي:

قال الداني في التعريف: «ورَوى أبو عون عن الحلواني بإثبات الياء في ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ خاصة»[(١)].

فالياءان محذوفتان لقالون إلا أنّ لأبي عون من طريق الحلواني الإثبات في ﴿دَعَانِ﴾.

وعلى هذا بقي العمل عندهم من طرقهم، قال العلّامة البوجليلي: «وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي﴾... ﴿يَرْشُدُونَ﴾: كيفية الأداء فيه أن يؤتى بالأخوين فالأسدي من ﴿الدَّاعِ﴾ بالصلة، فالمروزي مع من وافقه في الحذف، فيردف الجمال وولد إسحاق بالضمّ، فالواسطي من ﴿دَعَانِ﴾ بالصلة»[(٢)].

وقال الأزرواليي في تقريب النشر: «﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ بإثبات الياء فيهما معًا في الوصل لورش وإسماعيل، وانفرد أبو عون عن الحلواني بإثباتها في ﴿دَعَانِ﴾ خاصّة»[(٣)].

---

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٧٩.

(٢) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، مرجع سبق ذكره، ص١٣١.

(٣) تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزرواليي، تحقيق: أيوب بن عائشة والحسن المهتدي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٢١، (١/ ٢١٥).

وممن اقتصر على الإثبات في ﴿الدَّاعِ﴾ ابن مجاهد في السبعة: «وقال قالون عنه إنه وصل ﴿الدَّاعِ﴾ بياء ووقف بغير ياء، ولم يذكر ﴿دَعَانِ﴾ في وصل ولا وقف»[(١)]، وكذلك ابن خالويه في البديع قال في بيان الياءات الزوائد في سورة البقرة: «وأثبت نافع ﴿الدَّاعِ﴾ وصلًا وحذفه وقفًا، وحذف سائر الياءات وصلًا ووقفًا»[(٢)].

وذكر القرطبي الخلاف فيهما جميعًا لقالون، فقال: «قوله تعالى: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ أثبت الياء في الوصل -يقصد ﴿الدَّاعِ﴾-: نافع وأبو عمرو، بخلاف عن قالون.

وأثبت الياء في ﴿دَعَانِ﴾ في الوصل: أبو عمرو وورش بخلاف عن قالون أيضًا»[(٣)].

وجمع بين هذه الطرق الشاطبي، ثم ابن الجزري مثبتًا صحة الوجهين معًا في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، والله أعلم.

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١٩٨.

(٢) البديع، الحسين بن خالويه، ص٧٥.

(٣) المفتاح في القراءات السبع، عبد الوهاب القرطبي، ص١٣٥.

المبحث الثالث عشر: فرش الحروف:

وفيه مسائل سأذكرها -إن شاء الله- مع بيانها باختصار، والله الموفِّق.

المسألة الأولى: فرش حروف سورة البقرة:

وفيها مذهب قالون في ألِف ﴿أَنَا إِلَّا﴾: فيها لقالون الوجهان الحذف والإثبات، قال ابن الجزري: «على أنّ ابن سوار والحافظ أبا العلاء وغيرهما رويا من طريق الفرضي إثباتها في الأعراف فقط دون الشعراء والأحقاف. وكذلك روى ابن سوار أيضًا عن أبي إسحاق الطبري عن ابن بويان، وبه قرأت من طريقهما، وهي طريق المشارقة عن الفرضي، والله أعلم».

وهو خلاف الإجماع، وتخصيص الإثبات بسورة الأعراف دون غيرها لا طائل منه، فإمّا الإثبات في الجميع أو الحذف في الجميع كالجماعة، يقول الداني في جامع البيان: «وروى أبو سليمان أداء عن قالون حذف الألِف في الوصل مع الهمزة المضمومة وإثباتها فيه مع المفتوحة، لم يروه عنه غيره»[(١)]، ولم يأخذ بهذا الوجه أحد من المحققين، ولا بما ذكره ابن جبير عن نافع حذفها وصلًا مع الهمزة المفتوحة والمضمومة في جميع القرآن إلا في أربعة مواضع، فهذه اختيارات خارجة عن المُجمَع عليه، والصحيح ما اتفقت عليه الجماعة، والله أعلم.

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص٩٢٤.

المسألة الثانية: فرش حروف سورة آل عمران:

قرأ المدنيان نافعٌ وأبو جعفر بكسر همزة ﴿إِنِّي﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ﴾ في سورة آل عمران، ونقل ابن مهران انفراد نافع بذلك وهو ليس كذلك، قال ابن الجزري: «وقولُ ابن مهران: (إنّ الكسر لنافعٍ وحده)؛ غلَطٌ».

وهو موضع أحببتُ ذِكره لبيان أنّ نافعًا لم ينفرد بذلك، وليس لي في ذلك غاية إلا زيادة في أجر وزيادة في علم، أسأل الله القبول.

المسألة الثالثة: فرش حروف سورة يونس:

كلمة ﴿يَهَدِّي﴾ سورة يونس: في الهاء لقالون الوجهان الإسكان والاختلاس، قال ابن الجزري: «إلا أنّ أبا الحسن أغرب جدًّا في جَعْلِه اختلاس قالون دون اختلاس أبي عمرو، ففرّق بينهما فيما تعطيه عبارته في تذكرته، والذي قرأ عليه أبو عمرو الداني الاختلاس كأبي عمرو، وهو الذي لا يصح في الاختلاس سواه».

والاختلاس هو النطق بالحركة سريعة، وهو صعب، لهذا يفرّ كثير من القراء إلى الإسكان، ولعلّ ابن الباذش قد اطّلع على مثل هذا، فلما بلغ موضع ﴿يَهَدِّي﴾ من باب اختلاس الحركات وإسكانها، قال: «وقال الشذائي: قال ابن مجاهد: قلّ مَن رأيت يضبط هذا، يعني الاختلاس والإخفاء، قال: وسألت

متقدّمًا منهم مشهورًا عن ﴿يَهَدِّي﴾ فلفظ لي به ثلاث مرات، كلّ واحدة تخالف أختها.

قال الشذائي: وكان أكثرُ ما يُقرِئ به ابن مجاهد الفتح، إلا من رآه موضعًا لذلك.

وقال ابن رومي عن العباس: إنه قرأه على أبي عمرو خمسين مرة، فيقول مرة: قاربتَ، ومرة: لم تصنع شيئًا»[(١)].

فدلّ هذا على أنّ مرتبة الاختلاس واحدة إلا أنّ بلوغها صعب؛ ولذلك يظهر أن الاختلاس مراتب، فلعل هذا هو المعنى الذي قصده ابن غلبون، والله أعلم.

المسألة الرابعة: فرش حروف سورة طه:

ياء الإضافة في ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ في طه: قال ابن الجزري: «﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ أثبتها في الوصل دون الوقف نافع وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب، إلا أنّ أبا جعفر يفتحها وصلًا، وقد وهمَ ابن مجاهد في كتابه قراءة نافع حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون... كما وهمَ في جامعه حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، نبّه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني، والله تعالى أعلم».

(١) الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن الباذش، ص٤٨٩.

وقد نبّه الداني على ذلك في جامع البيان، وتفصيله واضح في التعريف، وإثباتها مع الفتح رواية إسماعيل عن نافع، قال الداني في التعريف: «وقرأ إسماعيل وحده: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ بفتح الياء في الوصل، فإذا وقفَ أثبتها ساكنة، وقرأ الباقون بإسكانها في الوصل، فإذا وقفوا حذفوها»[(١)].

ولعلّ هذا سبب وهْمِ ابن مجاهد، أو لعلّه نقل هكذا رواية سمعها أو قرأ بها عن أحد رواة قالون غير أنها ليست بمشهورة، والله أعلم.

المسألة الخامسة: فرش حروف سورة يس:

الخاء في كلمة ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ في سورة يس: لقالون فيها الوجهان: الإسكان والاختلاس، قال ابن الجزري: «وذكر أبو عليّ الحسن بن بليمة في تلخيصه وغيرُه إتمام الحركة كورش، وهي رواية أبي عون عن الحلواني عنه فيما رواه القاضي أبو العلاء وغيره، ورواية أبي سليمان عن قالون أيضًا».

أمّا في جامع البيان فذكر الفتح لأبي سليمان عن قالون، وفي التعريف الاختلاس والإسكان فقط لقالون، وكذلك في الشاطبية والتيسير وطيبة النشر.

وظاهر الطيبة أيضًا إثبات هذا الوجه الثالث، وكذلك فُهم من النّظْم، وقال الشيخ النويري موضّحا ذلك: «فالاختلاس لأبي عمرو وقالون من قوله:

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١٠٠.

(واختلسا) إلى آخره، والإتمام لأبي عمرو من حكايته الخلف عنه في الاختلاس وسكوته عن الضد، ولمّا تنوع عن قالون ضد الاختلاس ذكر له أحد الضدّين وهو الإسكان، ثم حكى فيه خُلفًا فدخل بالوجه الثاني وهو الإتمام مع المسكوت عنهم كأبي عمرو، فتأمّل هذا فإنه مقام قلق، وقد اتضح غاية الاتضاح بعون الله تعالى»[(١)].

وهذا الموضع مشكل كما ذكر النويري، وهو تلميذ ابن الجزري، ولا حرج في الأخذ بالوجه الثالث كما بيّن أهل العلم، فهذا انفراد يُعمل به، والله أعلم.

المسألة السادسة: فرش حروف سورة نوح:

لنافع الإسكان في ياء ﴿بَيْتِيَ مُؤْمِنًا﴾، قال ابن الجزري: «قال الداني: ورأيتُ الدارقطني قد غلطَ فيها غلطًا فاحشًا فحكى في كتاب السبعة أنّ نافعًا من رواية الحلواني عن قالون يفتحها، وأنّ عاصمًا من رواية حفص يسكّنها، قال: والرواة وأهل الأداء مجمعون عنهما على ضد ذلك.

قلت: هذا من القلب، أراد أن يقول الصواب فسبق قلمه كما يقع لكثير من المؤلِّفين».

(١) شرح طيبة النشر، محمد النويري، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٣، (٢/ ٥٢٤).

وما أجوده وأجمله من تخريج، على أن الداني لم يقصد بقوله إلا الحقّ وليس في كلامه ما يشير إلى غير ذلك، ولله درّ الحافِظَيْن؛ أمّا الأوّل فنبّه وشدّد، وأمّا الثاني فأحسن له المخرج، ورحم اللهُ الدارقطني والداني وابن الجزري وسائر علماء الإسلام وجزاهم عنّا خير الجزاء.

خاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أمّا بعد:

احتوى كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري على مسائل تسمى (الانفرادات)؛ منها ما حَكَم عليه بالضعف ومنها ما سَكَت عنه، والمسكوت عنه صنفان: صنف لم يثبته في طيبة النشر التي هي عمدة الرواية وهو الأكثر، وصنف أثبته فيها وأقرأ به.

إنّ تتبُّعَ المسائل التي ترَكَ ابن الجزري ذِكْرها في طيبة النشر، والحُكْمَ على انفراداتٍ ضعّفها بالصحةِ أو الحُكْمَ على مسائل صحيحة بالمنع من طرف بعض المحرّرين يفتحُ الباب على مصراعيه للاضطراب، وقد بُني هذا العلم على أركان ثلاثة: الرواية، واحتمال الرسم، والصحة في اللغة. فيلتزم القارئ باتّباع ما رُوي وعدم الخروج من دائرة المرويّ، مِن أجلِ هذا بيّنتُ في هذا البحث صحّة وجوهٍ حَكَمَ عليها ابن الجزري بالضَّعف ولم يُقرئ بها؛ لأنها ثبتت عند قوم آخرين ثبوتًا قويًّا نصًّا وأداءً فلم يبق مجال لمنعها، وتأمّل في عبارتي: «ثبوتًا قويًّا».

نتائج البحث:

- الانفرادات التي وردَت عن بعض الطرق عن قالون كثيرة، وقد ذكَرَ في النشر جزءًا يسيرًا منها.

- بعض الانفرادات اختيار من الأئمة، وبعضها رواية، وبعضها للتنبيه فقط.
- اختار ابن الجزري الانفرادات التي كانت لا تزال مشهورة يُقرأ بها في زمنه، وترك ما سوى ذلك.
- لا يُمنع انفراد إلا برواية، وكذلك لا يُصحّح إلا برواية.

توصيات البحث:

أُوصِي في ختام هذا البحث نفسي وإخواني من طلبة العلم بدراسة الانفرادات الموجودة في النشر من بقية الروايات، خاصة رواية أبي جعفر.

وأسأل اللهَ أن يتقبّل هذا العمل وينفع به، والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى اللهُ وسلَّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قائمة المراجع:

- الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطاش، دار الفكر، سورية، ١٩٨٣.
- البديع، الحسين بن خالويه، تحقيق: جايد مخلف، ديوان الوقف السنّي، العراق، ٢٠٠٧.
- بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، الطالب: حسين العواجي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥.
- التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٣.
- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، عليّ بن فارس الخياط، تحقيق: رحاب محمد مفيد، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٧.
- التجريد في القراءات السبع، عبد الرحمن بن الفحام، تحقيق: ضاري الدوري، دار عمار، الأردن، الطبعة ١، ٢٠٠٢.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط، المغرب، ١٩٩٥.
- تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزروالي، تحقيق: أيوب بن عائشة والحسن المهتدي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٢١.

- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، تحقيق: عبد المهيمن الطحان ومن معه، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة ١، ٢٠٠٧.
- جامع القراءات، محمد الروذباري، تحقيق: حنان العنزي، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٧.
- دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، خلف حمود الشغدلي، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
- الروضة في القراءات الإحدى عشر، الحسن المالكي، تحقيق: نبيل آل إسماعيل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٩٤.
- السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢.
- السرعة في قراءات السبعة، هبة الله بن البارزي، الطالب: عبد الهادي الرويتعي، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- شرح طيبة النشر، محمد النويري، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٣.

- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، محمد الخراز، محمد التلميدي، دار الفنون، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ١٩٩٣.
- الكامل في القراءات الخمسين، يوسف الهذلي، تحقيق: عمر حمدان، منشورات جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٥.
- الكتاب الأوسط في علم القراءات، الحسن بن عليّ العماني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، سورية، الطبعة ١، ٢٠٠٦.
- المبهج في القراءات السبع المتممة بابن محيصن والأعمش ويعقوب وخلف، عبد الله سبط الخياط، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٦.
- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، تحقيق: إبراهيم الدوسري، دار الحضارة، السعودية، ٢٠١٤.
- المفتاح في اختلاف القرَأة السبعة المسمّين بالمشهورين، عبد الوهاب القرطبي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، سورية، الطبعة ١، ٢٠٠٦.
- مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، الطالبة: مرام اللهيبي، جامعة أمّ القرى، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: السالم الجكني، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦.

- الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، دار السلام، مصر، الطبعة ١٣، ٢٠١٨.
- الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ٢٠٠٦.